أثر الفساد الإداري على مبدأ المواطنة

م.م. عبد الخالق مطلك صالح
جامعة الموصل- كلية الحقوق

The impact of administrative corruption on the principle of citizenship

millimeter. Abdul Khaleq Mutlaq Saleh
Mosul University - College of Law

المستخلص: مبدأ المواطنة من المبادئ المستقرة قانوناً في دساتير الدول, وتعد من المقومات الرئيسية لبناء الدول المتقدمة وتوليها الدول أهمية كبيرة, وهي تمثل الرابطة القانونية والسياسية والأجتماعية والتأريخية التي تربط الفرد بالدولة, وتعبر عن الأنتماء الروحي للفرد بالجماعة أو بالدولة, وهذا الأنتماء الذي يترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة, وهذه الرابطة والأنتماء ليس مطلقاً وثابت في كل البلاد والأزمنة, بل يتراوح صعودا ونزولاً من بلد لأخر , وفي البلد الواحد من زمن لأخر, وتتأثر المواطنة بالمتغيرات السياسية والتأريخية والحروب سلباً وأيجاباً, ومن بين هذه المتغيرات هو آفة الفساد المالي والأداري, حيث أن للفساد المالي والاداري أثر سلبي كبير على مبدأ المواطنة, فهناك علاقة عكسية بين الفساد الاداري ومبدأ المواطنة, فكلما تفشى الفساد الاداري في بلد ما ضعفت مقومات وأسس المواطنة وضعفت الهوية الوطنية وأنعدمت ثقة المواطن بالحكومة والدولة بشكل عام, وحين تنعدم الثقة لدى المواطن تضعف المبادرة وتنكمش, ويقل الأنتاج , إذ إن الفساد الاداري ينتهك الحقوق الأساسية والتي تعد المواطنة من ضمنها, ويحول الموارد عن مقاصدها الأصلية. **الكلمات المفتاحية :** الفساد الاداري ، مبدأ المواطنة , رابطة الأنتماء , تحديات المواطنة.

Abstract

The principle of citizenship is one of the legally established principles in the constitutions of countries, and it is considered one of the main foundations for building developed countries and states attach great importance to it. Mutual between the individual and the state, and this bond and belonging is not absolute and fixed in all countries and times, but ranges up and down from one country to another, and in one

country from one time to another, and citizenship is affected by political and historical variables and wars negatively and positively, and among these variables is the scourge of financial and administrative corruption, As financial and administrative corruption has a significant negative impact on the principle of citizenship, there is an inverse relationship between administrative corruption and the principle of citizenship. Whenever administrative corruption spreads in a country, the foundations and foundations of citizenship are weakened, the national identity is weak, and the citizen lacks confidence in the government and the state in general, and when the citizen lacks confidence, the initiative weakens. It shrinks, and production decreases, as administrative corruption violates basic rights, which include citizenship, and diverts resources from their original purposes. **Keywords**: administrative corruption, the principle of citizenship, the bond of belonging, the challenges of citizenship.

المقدمة

تعد المواطنة من أهم المبادئ والأسس التي تحتاجها الدول لترصين الوحدة الوطنية وهي شرط لقيام الدولة الحديثة ومطلب أساسي لايمكن الأستغناء عنه, فالمواطنة هي الأنتماء للجماعة والأرتباط بالوطن ومايترتب على هذا الأرتباط من حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة والمجتمع الذي ينتمي اليه هذا الفرد, ومن الطبيعي أن هذا الأنتماء يتأثر أيجاباً وسلباً بالتغيرات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والكوارث والحروب التي تتعرض لها البلدان والمجتمعات وخاصة آفة الفساد الأداري التي تنخر هيكل الدولة وتضعفه, إذ يعد الفساد المالي والاداري من أخطر الأفات قديماً وحديثاً بأعتباره أهم عائق في طريق التطور والتقدم والتنمية للمجتمعات والشعوب, بما يتضمنه من تجاوز حدود النطاق القانوني للسلطة وأساءة أستخدامها, وهو ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول وتتباين درجة أنتشارها من مجتمع الى أخر, ويترتب على تفشي هذه الظاهرة أضراراً جمة على كافة مجالات الحياة حاضراً ومستقبلاً, ومن أجل هذا فقد أستأثرت ظاهرته الأهتمام بأيجاد حل له لمايشكل من خطر كبير على أي كيان يحل فيه,

فهو وباء حقيقي, لذلك عمد المختصون في النظام الاداري على بيان حقيقته وتصويره وخصائصه وأسبابه وأثاره, ليتمكنوا من وضع الحلول المناسبة له ومعالجته.

وللفساد أثاراً سلبية كبيرة على مبدأ المواطنة إذ يضعف الولاء للوطن والهوية الوطنية ويعدم ثقة الأفراد بالدولة والمؤسسات الحكومية, لأن هناك علاقة عكسية بين الفساد وبين أداء الأجهزة الحكومية, فكلما تفشى الفساد كلما ضعفت فاعلية وكفاءة هذه الأجهزة وبالتالي أضعاف ثقة المجتمع بالأجهزة الحكومية والنظام السياسي بأكمله لذلك فأن الفساد الأداري يهز هيبة الدولة ومكانتها.

أهمية البحث : تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يغطيه, إذ بات موضوع تفشي الفساد يهدد كيان الدول والمجتمعات بأسرها, لما له من أثار كبيرة على كافة الأصعدة ومن بينها تأثيره المباشر على مبدأ المواطنة, هذا المبدأ الذي يعد من المفاهيم المهمة التي تحتاجها المجتمعات والدول للبناء الرصين والمتماسك, إذ إن غياب الأنتماء والولاء للوطن كفيل بأضعاف الوطن والمواطن.

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في بيان وجه العلاقة بين تفشي الفساد والمواطنة, أي ماهو أثر الفساد الاداري على المواطنة ؟ وماهي تداعيات العلاقة العكسية بين تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية وضعف الثقة لدى المواطن بهذه المؤسسات ؟ وماهي النتائج الحتمية التي يخلفها الفساد الاداري على كيان الدول وسمعتها ؟.

هدف البحث : نهدف من خلال دراستنا هذه الى بيان مفهوم المواطنة وأهميتها في بناء الدول وتماسكها وبيان الأسس التي تقوم عليها المواطنة, وبيان أهم العوامل التي تؤثر عليها وهو الفساد الاداري الذي يضعف الثقة لدى الأفراد بأجهزة الدولة ويقلل الشعور بالأنتماء والأرتباط, فكلما زادت مؤشرات الفساد قلت قيم المواطنة.

منهجية البحث : أعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل مشكلة البحث وتفكيكها الى عناصرها الأساسية ودراسة كل عنصر بمعزل ثم تحليل النصوص القانونية للظاهرة محل الدراسة, وهذا ماأعتمدناه في دراستنا هذه, حيث تناولنا مفهوم كل من الفساد الاداري ومبدأ المواطنة على أنفراد, ثم تناولنا العلاقة بين المفهومين, أي الأثر الذي يشكله الفساد الاداري على مبدأ المواطنة في مبحث مستقل.

هيكلية البحث : سنتناول بحثنا هذا وفق الهيكلية التالية : **المبحث الأول : ماهية المواطنة** المطلب الاول : مفهوم المواطنة لمطلب الثاني : أهمية المواطنة المطلب الثالث : أسس ومقومات المواطنة **المبحث الثاني : ماهية الفساد الأداري** المطلب الأول : مفهوم الفساد الاداري المطلب الثاني : أسباب الفساد الاداري **المبحث الثالث : أثر الفساد الاداري على قيم المواطنة** المطلب الأول : الأثر السلبي للفساد الأداري على مبدأ المواطنة المطلب الثاني : تحديات المواطنة في ظل الفساد الأداري

المبحث الأول: ماهية المواطنة

تشير المواطنة الى حب المواطن لوطنه وأنتمائه له والشعور بقضاياه المهمة والأسهام الأيجابي للتعاون مع باقي المواطنين على حل المشاكل والمعضلات التي يتعرض لها البلد, والقيام بأداء الواجبات المكلف بها والدفاع عن البلد حين يتعرض للأعتداء, هذا الأنتماء الذي يترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة وعلاقة قانونية وسياسية وأجتماعية.

وسنتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب, نتناول في المطلب الأول مفهوم المواطنة, وفي المطلب الثاني نتناول بيان أسس ومقومات المواطنة, في حين خصصنا المطلب الثالث لبيان أهمية المواطنة.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة

سنتناول في هذا المطلب مفهوم المواطنة من خلال أربعة فروع, نتناول في الفرع الاول تعريف المواطنة لغة , وفي الفرع الثاني نتناول بيان المواطنة وفق المنظور الاسلامي, في حين خصصنا الفرع الثالث لتعريف المواطنة في الاصطلاح , وخصصنا الفرع الرابع لبيان عناصر المواطنة .

الفرع الأول: تعريف المواطنة لغة

يشكل الوطن في اللغة العربية المادة الأصلية التي نبعت منها مفردة " المواطنة ", والوطن هو المكان الذي يعيش فيه الفرد ويمارس نشاطاته وحياته اليومية ومقر الأقامة, فالوطن منزل الأقامة, (وَوَطَنَ به يَطِنُ وأوْطَنَ: أقامَ , وأوْطَنَهُ وأستَوطَنهُ : أتخذهُ وَطَناً وَمواطنُ مكة: مواقفها...)[1] .

وفي لسان العرب : (الوطن هو المنزل الذي تقيم به, وهو موطن الأنسان ومحله, والجمع أوطان, وأوطان الغنم والبقر مرابضها وأماكنها التي تأوي اليها, وَطن بالمكان وأوطن أقام به

(1) الفيروز آبادي, القاموس المحيط, تحقيق مؤسسة الرسالة, إشراف محمد نعيم العرقسوسي, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة الثامنة, ٢٠٠٥, ص ١٢٣٨.

وأتخذه وطناً ويقال : أوطن فلان أرض كذا وكذا أي أتخذهما محلاً ومسكناً يقيم فيه, وأوطنت الأرض ووطنتها توطيناً, وأستوطنتها أي أتخذتها وطناً.) [١] .

والوطن الأصلي هو مولد الأنسان والبلد الذي هو فيه, أما وطن الأقامة هو الموضع الذي ينوي الأنسان أن يستقر فيه مدة محددة من غير أن يتخذه مسكناً دائمي[٢].

الفرع الثاني: المواطنة وفق المنظور الأسلامي

لاشك ان المواطنة من بين المفاهيم التي أستبعد الفكر الغربي وجودها في الثقافة الأسلامية وشاركه الكثير من المسلمين في هذا الرأي والموقف, ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً, إذ إن الباحث بعين الموضوعية والحياد يجد الكثير من المؤشرات والدلائل على وجود المدنية والمواطنة في التراث الأسلامي, فأطلاق أسم المدينة المنورة على " يثرب " كانت في بداية تأسيس الدولة الأسلامية, والموطن سمي بالقرأن الكريم بمشهد الحرب فجاء في التنزيل العزيز (. لَقَد نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَة وَيَومَ حُنَينٍ.....)[٣], وجاء في القرأن الكريم أيضا نظير مصطلح وطن وهو البلد, كما في قوله تعالى (لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ، وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ) [٤], ومنها بلدة وبلاد كقوله تعالى : (بَلدَة طَيِّبَة وَرَبٌّ غَفُور) [٥], وقوله تعالى (ٱلَّتِي لَم يُخلَق مِثلُهَا فِي ٱلبِلَٰدِ)[٦]. وجدير بالذكر ان الأسلام أول من أرسى دعائم الأنتماء للوطن وذلك عندما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة المنورة هو وأصحابه فراراً بدينهم, فنظر صلى الله عليه وسلم الى مكة وقال قولته الشهيرة (واللهِ انكِ أحبُ بلادَ اللهِ إلي ولولا أهلكِ أخرجوني منكِ ما خرجتُ) وهذه دلالة قاطعة على الأرتباط الوثيق بالمكان الذي نشأ وترعرع فيه.

الفرع الثالث: المواطنة في الإصطلاح

المواطنة (Citizenship) مصطلح يشير الى العديد من المفاهيم السياسية والقانونية والأجتماعية, فالمواطنة هي علاقة الأنسان بالوطن وهي قضية أعتبارية خاضعة للتطور وخاضعة للأرتفاع والهبوط من خلال نوعية العلاقة بين هذا الأنسان والأرض أو المجتمع, كما تشير المواطنة الى مساهمة الأفراد في أدارة الشؤون السياسية للدولة عن طريق المشاركة في

(١) ابن منظور, لسان العرب, المجلد الثالث, إعداد يوسف خياط, دار لسان العرب, بيروت, ١٩٧٠, ص ٩٤٩ .
(٢) الشريف علي بن محمد الجرجاني, كتاب التعريفات, دار الكتب العالمية, لبنان, ١٩٩٥, ص ٥٣.
(٣) سورة التوبة, الأية ٢٥.
(٤) سورة البلد, الأية ١ و ٢.
(٥) سورة سبأ, الأية ١٥ .
(٦) سورة الفجر, الأية ٧ .

صياغة القرارات والأحكام التنظيمية للدولة وتعد المواطنة صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه أنتماؤه الى الوطن, وأهمها واجب الخدمة العسكرية, وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة [١], وعرفت المواطنة أيضا أثر لعلاقة الأنتماء بين الفرد والدولة ومايترتب عليها من حقوق وواجبات [٢], وفي السياق ذاته يرى جانب من الفقه الدستوري ومنهم (زينون ،هوبز ، شيشرون) ان المواطنة هي حالة تمتع الشخص بالحقوق والواجبات, وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة تعرف بالوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند الى حكم القانون في دولة المواطنة, وعرفت المواطنة بأنها " الرابطة القانونية والاجتماعية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي ", وفي قاموس علم الأجتماع تعرف المواطنة بأنها " مكانة أو علاقة أجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون [٣].

الفرع الرابع: عناصر المواطنة

ومن خلال التعاريف أعلاه نستنتج ان للمواطنة ثلاثة عناصر أساسية هي الأنسان (المواطن) والوطن والأنتماء :

١. **المواطن** : ويطلق هذا المصطلح على كل عضو في الجماعة او الوطن أو الدولة, وله الحق في التمتع بكافة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية, كما عليه واجبات يقوم بها تجاه وطنه.

٢. **الوطن** : هي المساحة الجغرافية التي يقيم عليها الأفراد مهما كبرت أو صغرت ويتخذونها مقراً دائماً لهم, ومن خلالها يرتبطون مع بعضهم بروابط تأريخية وأجتماعية وثقافية مشتركة وتتوحد أهدافهم وطموحاتهم.

٣. **الأنتماء** : وهي حالة أعتبارية لدى الأنسان الفرد العضو في الجماعة تربطه بوطنه, وهي شعور داخلي, وهذا الشعور يدفع المواطن للقيام بواجبه تجاه بلده والدفاع عنه.

مما تقدم نستطيع ان نعرف المواطنة بأنها " الرابطة التي تربط الفرد بالوطن, وتنم عن شعور وجداني بالأنتماء تجاه البلد, والتي يكسب من خلالها حق التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية

(١) عبدالوهاب الكيالي وأخرون, موسوعة السياسة, المجلد الخامس, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ط٣, ١٩٩٦, ص ٣٧٣.

(٢) احمد اسماعيل محمد مشعل, الحماية الدستورية والقضائية للمواطنة, أطروحة دكتوراه, جامعة بنها, ٢٠١٤, ص ٢٥.

(٣) سفيان رباش, دور مواقع التواصل الاجتماعي في أحياء وترقية قيم المواطنة, مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية, الجزائر, المجلد ٢, العدد ١, ٢٠٢٢, ص ٩٨.

والأجتماعية بصفته مواطناً وتلزمه بواجبات الدفاع عن وطنه والمساهمة في تحمل الأعباء المالية ".

المطلب الثاني: أهمية المواطنة

إن أهمية المواطنة تأتي من كونها توصيف للأنتماء, فالمواطن بدون وطن تائه, والوطن بدون مواطن لامعنى له, وللمواطنة دلالة أنتماء الموطن بالوطن عبر ممارسات حياتية متبادلة تتقرر بموجبها الحقوق والواجبات, وهي أساس الواجبات القانونية والسياسية, وتعد البيئة الأساسية للحكام والمحكومين, فمن خلال المواطنين يتم أختيار النظام الذي سيحكمهم ويمثل مصالحهم, ومن خلالهم تتم المشاركة الفعالة في أدارة الحياة العامة, وأتخاذ القرارات التي تشكل أساس الديمقراطية الحقيقية, فبدون الروابط السياسية فلا وجود لكيان قومي ولا لثقافة قومية تميز ذلك البلد عن غيره من البلدان, وأن أهمية المواطنة تكمن في مايأتي [١] :

١. تعزيز الأجماع المجتمعي على ماهو وطني من قيم وطنية وأجتماعية.

٢. تعمل المواطنة على رصد وزيادة فعالية المشاركة المجتمعية في التنمية المستدامة .

٣. تعمل المواطنة على تنمية الوعي الجماعي وترسيخه بما يضمن أهمية المصلحة العامة, وأرتباط الفرد بجماعته القومية.

٤. تعمل المواطنة على بناء نظام ديمقراطي يضمن المشاركة السياسية من خلال أنتخابات حرة وتمثيل في المجالس النيابية.

٥. تشكل المواطنة موروثاً مشتركاً من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات التي تسهم في تشكيل شخصية المواطن وتمنحها خصائص تميزها عن غيرها, وهي بذلك تجعل الموروث المشترك حماية وأماناً للوطن والمواطن.[٢]

المطلب الثالث: أسس ومقومات المواطنة

لاشك ان المواطنة لاتتحقق فقط بأقرار الحقوق وضمان التمتع بها, بل علاوة على ذلك ينبغي على المواطن الألتزام بماعليه من واجبات وتحمل المسؤوليات, ذلك ان التزام المواطن وأدائه للواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه هو الكفيل لضمان حقوقه, حيث ان التزام

---

(١) د. هيفاء أحمد محمد, المواطنة أهميتها وتعريفها ودور الأسرة – المدرسة في ترصينها, بحث منشور على الموقع الالكتروني www.Cis.Uobaghdad.edu.iq , ٢٠١٤, ص ٦, تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/١٦

(٢) د. سامي مهدي العزاوي, مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي, بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى, ٢٠١١, ص ١٧.

المواطنين وأحترامهم للقانون وتأديتهم لواجباتهم يوفر أجواء صحية تؤسس لنظام يتسم بالعدالة والديمقراطية الحقيقية.

سنتناول في هذا الفرع أهم الأسس والمقومات التي يقوم عليها مبدأ المواطنة وذلك على النحو التالي :

أولاً : الولاء

يشير مصطلح الولاء لغة الى الولي أي القرب والدنو, ويقال : بينهما ولاء أي قرابة, والولي ضد العدو وهو المحب والصديق والنصير, والولاية : النصرة [١] , فالولاء لغة يعني النصرة والمحبة, ومنه قوله تعالى (ٱدفَع بِٱلَّتِي هِيَ أَحسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَينَكَ وَبَينَهُۥ عَدَٰوَة كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيم) [٢].

والولاء أصطلاحاً يقترب من المعنى اللغوي بأن كليهما يعني القرب والحب والنصرة والصداقة, ويمكن تعريف الولاء بمفهومه العام بأنه مشاعر الفرد وأحاسيسه الأيجابية بالمحبة والنصرة تجاه موضوع معين [٣].

والولاء في المفهوم الأسلامي يشير الى البيعة التي يعرفها أبن خلدون بأنها " العهد على الطاعة, كأن يعاهد المبايع أميره على أن يسلم له في أمر نفسه, وأمور المسلمين لاينازعه في شيء من ذلك, ويطيعه في ما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره " [٤].

فالولاء إذاً وضع قانوني وتعبير أولي عن التعاقد الموجود بين الفرد المواطن والسلطة, أو هو شكل من أشكال التسليم والتنازل للسلطة عن بعض الأمتيازات الطبيعية التي تكون بعضها من الهوية الأنسانية بالأصالة [٥], والولاء يعد ركناً من أركان الأنتماء للدولة والذي هو وسيلة لأشباع حاجة أساسية منشؤها فطرة الأنسان, فلايمكن للأنسان أن يعيش دون أن ينتمي الى شيء.

ثانياً : المساواة بين جميع المواطنين

من حيث الواقع إن جميع الناس غير متساوين في الحياة, فمنهم الرجل والمرأة والعالم والجاهل والغني والفقير والذكي والغبي والأبيض والأسود, والمقصود بالمساواة هنا هو المساواة أمام القانون, أي المساواة بالحقوق والالتزامات, والمساواة أمام القانون تعني ان الجميع يتمتعون بذات

---

(١) الفيروز أبادي, القاموس المحيط, مصدر سابق, ص ١٧٣٢.

(٢) سورة فصلت, الأية ٣٤.

(٣) د. سميح الكراسنة و د. وليد مساعدة, الأنتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية, المجلة الاردنية في الدراسات الأسلامية, المجلد السادس, العدد ٣, ٢٠١٠, ص ٥٢.

(٤) عبدالرحمن بن خلدون, المقدمة, دار أحياء التراث التراث العربي, بيروت, ١٩٨١,ص ٢٩.

(٥) شريف الدين بن دوبة, المواطنة, مفهومها وجذورها التأريخية, المركز الاسلامي للدراسات الإستراتيجية, ط١, بيروت, ٢٠١٩, ص ٨٠.

الحقوق ويتحملون ذات الالتزامات إذا ماتساوت أمكاناتهم ومؤهلاتهم فلكل شخص حق التعليم الجامعي مثلاً إذا كان مؤهلاً لذلك, فلايجوز أن يعامل المتساوون في المؤهلات العلمية بصورة مختلفة بعضهم عن بعض, وكذا الحال بالنسبة للخدمة العسكرية إذا بلغوا سناً معينة فلايجوز فرضها على أشخاص دون أخرين [١].

إن المواطنة تستلزم المساواة بين الافراد, لذلك نجد أن مصطلح (المساواة) يرادف دائما مبدأ المواطنة, والمساواة تشير الى المساواة في أكتساب الحقوق والمساواة في الواجبات, وقانونياً يتحقق مبدأ المساواة عندما يتم تحديده دستورياً لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين, كما تتدرج ممارسة حقوق المواطنة من مجرد المساواة القانونية الى المساواة الحقيقية عندما يمتلك المواطن مصادر المشاركة السياسية واقعياً, عندما يمكن النظام السياسي والأجتماعي تدريجياً كل مواطن من حرية التعبير والتنظيم, ويضمن له الحد الأدنى من الدخل والثروة والمكانة الأجتماعية والثقافية التي تحرر إرادته وتسمح له بالمشاركة على قدم المساواة مع غيره في عملية أتخاذ القرارات الجماعية الملزمة. [٢]

ثالثاً : المشاركة في الحكم

وتسمى أيضاً " المشاركة السياسية " وتعني القيام بعمل من جانب المواطن مع غيره من المواطنين, بهدف التأثير على أختيار السياسات العامة وأدارة الشؤون العامة, أو أختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي, وهي أيضاً عملية تشمل جميع صور الأشتراك أو أسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة سواء المركزية أو المحلية, ويشمل مفهوم المشاركة السياسية أيضاً القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كانت ذات طابع أستشاري أو رقابي أو تنفيذي أو تقريري, وسواء كانت هذه المساهمة مباشرة أم غير مباشرة [٣].

وتعد المشاركة السياسية من أهم أسس المواطنة وتمثل أحد أعمدتها الرئيسية, إذ أن المبدأ الديمقراطي يتفق مع مشاركة المواطن في تشكيل وتكوين المجتمع وذلك من خلال الأقتراع الحر لأختيار نواب الشعب في السلطة التشريعية, وتتحد الأرادة المشتركة لتشكيل الديمقراطية من خلال المواطنة, وظهور دور المنظمات والهيئات الأهلية في طلب زيادة المواطنة وهذا يقتضي المشاركة الأيجابية من المواطنين جميعاً في صنع الديمقراطية [٤].

---

(١) د. محمد يونس الصائغ, الديمقراطية وحقوق الأنسان, جامعة الموصل – كلية الحقوق, ٢٠١٢, ص ١٤٣.
(٢) عماد وكاع عجيل, المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣, مجلة تكريت للعلوم السياسية, المجلد٣, العدد ٩, ٢٠١٥, ص ١٢٠.
(٣) شريف الدين بن دوبة, مصدر سابق, ص ٨٣.
(٤) نهلة محمد مصطفى جندية, مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, المجلد٥٢, العدد ٤, جامعة المنوفية, مصر, ٢٠٢١, ص ٥٩.

المبحث الثاني: ماهية الفساد الأداري

يعد الفساد الأداري من أشد الظواهر خطورة على عمليات التنمية التي ينبغي أن تقوم بها الدول عموماً, والنامية منها بشكل خاص, لحل مشاكلها السياسية والأقتصادية والأجتماعية, فالفساد الأداري يتضمن تجاوز حدود النطاق القانوني للسلطة وأساءة أستخدامه, ويمثل الفساد أنحراف عن تأدية الواجبات الوظيفية الرسمية بفعل تأثيرات مادية أو غير مادية, ولذلك أستأثرت ظاهرته الأهتمام بأيجاد المعالجات والحلول لهذه الأفة الخطيرة فهو وباء حقيقي, لذلك عمد المتخصصون في القانون الأداري على بيان حقيقته وتصويره وبيان خصائصه, وأسبابه , لذلك سنتناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول: مفهوم الفساد الأداري

لأجل بيان مفهوم الفساد الأداري يتوجب تعريف الفساد لغة وإصطلاحاً فضلاً عن بيان صوره وهذا ماسنتناوله في الفروع التالية :

الفرع الأول: تعريف الفساد في اللغة

الفساد في اللغة يعني التلف, والعطب, والإضطراب, والخلل, والجدب والقحط, والحاق الضرر, وفسد تعني خروج الشيء عن الأعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً, ويقال فسد الشيء يفسده فساداً, وهو فاسد أي : بطل وأضمحل, والفساد نقيض الصلاح, وجاء في المعجم الوسيط : فسد اللحم أو اللبن والمفسدة ضد المصلحة [1], وقال تعالى في كتابه العزيز (ظَهَرَ ٱلفَسَادُ فِي ٱلبَرِّ وَٱلبَحرِ بِمَا كَسَبَت أَيدِي ٱلنَّاسِ) [2], وقال الله تعالى (وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادً) [3] .

الفرع الثاني: الفساد في الأصطلاح القانوني والأداري

ليس هناك إجماع على تعريف شامل للفساد الاداري يحظى بموافقة جميع الباحثين, إذ تعددت المصادر التي تناولت الفساد وإن محاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالمنظور الذي ينطلق منه الباحث نحو مصطلح الفساد, ومفهوم الفساد الأداري مفهوم واسع, فقد يكون ذلك بصورة تفشي الرشوة أو المحسوبية أو التزوير أو الأختلاس أو تعيين الأقارب والأصدقاء في مناصب أدارية لاتتناسب مع مؤهلاتهم الوظيفية, أو يكون على شكل عرقلة الأجراءات والمعاملات التي

(1) محمد بن محمد بن عبدالرزاق المرتضى الزبيدي, تاج العروس من جواهر القاموس, طبعة الكويت, ١٩٨٧, ص ٢١٣٧.
(2) سورة الروم, الأية ٤١.
(3) سورة المائدة, الأية ٣٣.

يسعى اليها المواطنين وأستغلال ذلك في الرشوة, والفساد يمثل إنحراف أخلاقي على المستوى الاداري [١].

وقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه " إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ", فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو أبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة, كما يتم الفساد عن طريق أستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة [٢].وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " أستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة ", كما عرف الفساد بأنه " سوء أستخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص", أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق, كما يعرف بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية من خلال تقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة من أجل الحصول على مكاسب مالية أو أجتماعية رغم معرفته بأنه يرتكب جرماً [٣].

من خلال ماتقدم نستطيع ان نعرف الفساد الاداري بأنه " الانحراف عن المسار الصحيح والقانوني للوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة , وله أوجه كثيرة أهمها الرشوة والأختلاس والمحسوبية والواسطة ".

الفرع الثالث: صور الفساد الأداري

للفساد الاداري صور وأشكال عديدة يقع فيها, ولكن هناك صور أساسية للفساد الاداري كالرشوة, الواسطة والمحسوبية, الأختلاس, الأبتزاز, الأستيلاء على المال العام, وسنتناول بيانها في الفقرات التالية :

أولاً : الرشوة

تعد الرشوة من أسوء صور وأنماط الفساد, ومن أخطر الجرائم التي يتوجب محاربتها, وهي تمثل سلوك مستهجن على المجتمع, ومجرم من معظم التشريعات العالمية, حيث يعد الموظف المرتشي خائناً لواجبات وظيفته, وجريمة الرشوة هي أحد صور جرائم الأخلال بواجبات الوظيفة العامة, وأكثر خطورة على المصلحة العامة, حيث ينحرف الموظف عن تأدية واجباته لغرض

(١) زينة يحيى العباسي, المسؤولية الجزائية الناشئة عن الفساد الأداري, رسالة ماجستير, كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة جدارا, الأردن, ٢٠١٩, ص ٣٤.

(٢) د. قاسم علوان سعيد و د. سهاد عادل احمد, الفساد الاداري والمالي – المفهوم والاسباب والأثار ووسائل المكافحة, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد ٦, العدد ١٨, ٢٠١٤, ص ٤.

(٣) د. محمد صالح عطية الحمداني, الفساد الاداري – ماهيته وعلاجه في الفكر الأسلامي, مركز البحوث والدراسات الأسلامية, الموسوعة الأسلامية (٩), مطبعة هيئة وأستثمار أموال الوقف السني, ٢٠٠٧, ص ٤

الحصول على مكاسب [١]. وعرفت الرشوة على أنها " أتجار الموظف بصلاحياته الوظيفية المناطة به وأستغلال ذلك لغرض تحقيق مكسب شخصي, وتشترك جرائم الأخلال بواجبات الوظيفة في ركن مفترض يتجسد وقوعها من شخص يحمل صفة موظف أو مكلف بخدمة عامة, وقد سعت التشريعات في تحديد صفة الشخص لغرض معاقبة كل من يقدم على أرتكاب هذه الأفعال [٢].

وتعود علة تجريم الرشوة الى حماية الوظيفة من أن تعامل على أساس أنها سلعة تجد قيمتها على أساس من العرض والطلب لا أنها واجب على الموظف يجب عليه القيام به, وكذلك تجرم لما في هذا العمل من أخلال بنشاط الأدارة العامة في نواحيه كافة, ومايطوي عليه من مساس بهيبة الأدارة العامة مما يفقد الدولة وموظفيها الاحترام من المواطنين [٣].

ثانيا: الواسطة والمحسوبية

تعد الواسطة من الظواهر الأجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات الا إنها تختلف من مجتمع لأخر , وتعد المجتمعات النامية أكثر تأثراً بها وبممارستها من المجتمعات المتقدمة, وذلك لطبيعة بيئتها الحضارية والأجتماعية القائمة على أستمرار العلاقات الأولية التقليدية ومايرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية والأقتصادية والادارية.

والواسطة أنواع لكن المقصود بها هنا هي الواسطة لدى المسؤولين والحكام ونحوهم وهي " السعي لديهم لصالح شخص أخر لينال مايريد منهم " وتعرف بأنها " طلب فرد من موظف عام أنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح فرد أخر " [٤]، فالواسطة تعد مظهر من مظاهر الفساد ومن صوره المدمرة على مستوى العمل والوظيفة, فحصول شخص ما على وظيفة بينما يوجد ثمة أكفأ وأقدر وأمهر وأفضل منه قد حرم من هذه الوظيفة, فهذا له أثر واضح على مستوى الأداء الوظيفي, كما إن من عين بالواسطة لاتستطيع الادارة الأستفادة منه كما يتوجب, لأنه يعرف انه محمي من قبل الجهة التي دفعته للوظيفة, وهذا مانلمسه يومياً في الكثير من الدوائر الحكومية في عصرنا هذا.

---

(١) د. سعد صالح شكطي, الأختصاص في جريمة الرشوة, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ١٠, العدد ٣٧, ٢٠٠٨, ص ١٨٨.

(٢) محمد مصطفى القللي, في المسؤولية الجزائية, مطبعة جامعة فؤاد الأول, القاهرة, ١٩٤٨, ص ١١٤.

(٣) محمود محمد معابرة, الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية, ط١, دار الثقافة, عمان, ٢٠١١, ص ١٩٠.

(٤) د. صدام حسين ياسين العبيدي, الفساد الاداري والمالي, اسبابه صوره اثاره علاجه من منظور اسلامي, منشورات زين الحقوقية, بيروت, ٢٠١٨, ص ١٥٧.

ويقابل أو يقترب من مصطلح الواسطة مصطلح " المحسوبية أو المحاباة " ونعني بها " تنفيذ عمل مخالف للقانون لصالح فرد أو جهة ينتمي اليها الشخص كحزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين له " فالمحسوبية أو المحاباة تتمثل في تقريب المعارف ولو كانوا ضعفاء, وأستبعاد غيرهم ولو كانوا أكفاء اقوياء, وهذا المرض لايمكن السيطرة والتغلب عليه الا من خلال الأصلاح الوظيفي, ووضع المعايير الدقيقة للوظائف, بحيث لاتعطى الا لمن تتوفر فيه الضوابط المطلوبة لهذه الوظيفة, ونهج المحسوبية يتمثل في صور عديدة منها تخصيص بعض الأفراد والجماعات والفئات دون غيرهم بالخدمات والمنافع والحقوق التي تقدمها الادارة, مع ان الأصل أن الادارة خادمة لكل فئات المجتمع [١], وهذا مانراه اليوم في بعض المؤسسات الادارية التي تستأثر بنفوذها وخدماتها ومنافعها جهات معينة فقط.

ثالثاً : الأختلاس

يقصد بالأختلاس أن يدخل الموظف العام في ذمته مالاً وجد في حيازته بحكم وظيفته, سواء كان هذا المال مملوكاً للدولة, أو لأحد الناس, أو أموالاً تعود لخزائن أو صناديق البنوك, أو مؤسسات الاقراض المتخصصة, أو الشركات المساهمة العامة, وإن جريمة الاختلاس لاتقع الا من قبل الموظف العام [٢], وقد نصت المادة (٣١٥) من قانون العقوبات العراقي على " يعاقب بالسجن كل موظف او مكلف بخدمة عامة أختلس أو أخفى مالاً أو متاعاً أو ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مما وجد في حيازته ", وعلة تجريم الأختلاس تعود الى ان الاختلاس يتضمن أعتداءاً على المال العام, ويزيد من خطورة هذا الأعتداء أن للمال صلة وثيقة بالوظيفة التي يشغلها الجاني ويعلل هذا التجريم ان الفعل ينطوي على خيانة للأمانة التي حملتها الدولة للموظف والثقة التي وضعتها فيه حينما عهدت اليه بحيازة المال لحسابها. [٣]

رابعاً : الأبتزاز

يعرف الأبتزاز أصطلاحاً بأنه " محاولة الحصول على مكاسب مادية أو معنوية عن طريق الإكراه من شخص أو أشخاص أو حتى مؤسسات, وربما دول, ويكون ذلك الأكراه بالتهديد بفضح سر من أسرار المبتز [٤] .

---

(١) عبدالرحمن الضحيان, الاصلاح الاداري – المنظور الاسلامي والتجربة السعودية, ط٢, دار العلم للنشر والتوزيع, جدة, ١٩٩٤, ص ٥٣.

(٢) د. ماهر عبد شويش, شرح قانون العقوبات – القسم الخاص, جامعة الموصل, ٢٠٠٥, ص ٩٧.

(٣) محمد احمد المشهداني, الوسيط في شرح قانون العقوبات, ط١, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٣, ص ٥٣٥.

(٤) خالد عسكر العنزي, الإبتزاز أنواعه وأسبابه وأساليب مواجهته, ط١, القاهرة, دار النهضة العربية, ٢٠٠٨, ص ٦٤.

فالإبتزاز هو إرغام شخص على تقديم منافع مادية أو عينية له أو لغيره مقابل قضاء مصلحة سواء كانت تلك المصلحة يستحقها أو لايستحقها, أو إعفاؤه من عقوبة, أو عدم فضح سر من أسراره, فالموظف المبتز في الغالب يحصل على منافع لايستحقها وتتعارض ونزاهة الوظيفة العامة فضلاً عن أنه في الغالب يتضمن القيام بأعمال تتعارض مع القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات [١] .

فالإبتزاز يراد منه جلب المصلحة الشخصية المادية أو العينية من الموظفين أو المتعاملين مع المرفق العام, وذلك بطريقة الترهيب والأيذاء أو تشويه السمعة, فقد يُسخر مسؤول ما بعض الموظفين لقضاء مصالحه الخاصة وإنجاز معاملاته المتنوعة وحتى العائلية منها, مقابل منحهم علاوات أو ترقيات وظيفية أو تزكيتهم لذلك ولو كانوا غير مستحقين لها وبالطبع يكون ذلك على حساب إقصاء أو إبعاد أو حرمان أو تضييق على موظفين أخرين قد يكونوا أكثر كفاءة.

خامساً : الأستيلاء على أموال الدولة

يتشابه فعل الأستيلاء على المال العام مع فعل الأختلاس لكن ثمة فرق جوهري بين الفعلين, إذ أن فعل الاستيلاء على المال العام لايشترط فيه كما في الأختلاس ان يكون المال له صلة بوظيفة الموظف المستولي عليه, أي حائزاً له بسبب الوظيفة بل يكفي لقيام جريمة الأستيلاء على المال العام أن يكون المستولي عليه موظفاً عاماً أياً كان أختصاصه وأن وظيفته هي التي سهلت له الاستيلاء, حتى لوكان هذا المال في حوزة غيره [٢].

فالأستيلاء اذن هو " كل نشاط يصدر عن الجاني من شأنه أدخال الأموال العائدة للدولة أو للجهات التي تسهم الدولة في مالها الى حيازته, ويستوي أن تكون هذه الحيازة كاملة أو ناقصة ومثال ذلك أستيلاء أحد العاملين في أحدى الدوائر الحكومية على مواد أو أدوات تعود الى الدائرة التي يعمل بها أو الى دائرة أخرى .

وفي نهاية هذا الموضوع نود أن نشير وكما بيناه في مقدمة هذا الفرع بأن صور وأشكال الفساد الأداري كثيرة ومتعددة ، الا أننا تناولنا الصور الأكثر أنتشاراً والأوسع أثراً ، ومن صور الفساد الاداري الاخرى (تأخر الموظف عن مواعيد العمل ، تأخير أنجاز معاملات المواطنين ، تأخير صرف المستحات المالية لمستحقيها ..... الخ)

المطلب الثاني: أسباب الفساد الأداري

(١) د. صدام حسين العبيدي, مصدر سابق, ص ١٦٩.
(٢) د. ماهر عبد شويش, مصدر سابق, ص ١٠٥.

الفساد الأداري والمالي آفة تنخر الدولة والمجتمع, وهذه الآفة لابد أن تحارب من قبل الجميع للقضاء عليها, ولكي يتم معالجة هذه الظاهرة لابد من معرفة أسبابها, إذ إن من المعروف إن أي ظاهرة أو مشكلة أو آفة لابد من وجود أسباب تقف وراءها, وعوامل تؤدي الى حدوثها, وآفة الفساد الأداري لاتخرج عن هذه الحقيقة, وهذا ماسنتناوله في الفروع التالية :

الفرع الأول: الأسباب السياسية

وهو الأكثر أنتشاراً في الدول النامية, فهيمنة الساسة الفاسدين على مختلف نواحي الحياة هي السبب في أنتشار حالات الفساد الثقيل, وتتمثل أهم ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في عدم الأستقرار السياسي, وعدم وجود دستور دائم, وعسكرة المجتمع, وسيطرة الدولة على وسائل الأعلام, ضعف منظمات المجتمع المدني, ومن الأسباب السياسية التي تؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد هو ضعف الممارسة الديمقراطية وشيوع حالة الأستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان, فالحياة السياسية لها دور في بروز وأنتشار ظاهرة الفساد الأداري والمالي من عدمه, فتباين مستويات الفساد المالي والأداري صعوداً أو هبوطاً يتبع قوة أو ضعف المؤسسات السياسية وعدم كفاءتها في أضفاء الهيبة على الدولة وأجهزتها, وفرض الرقابة على الأجهزة التنفيذية, وهذا يحدث غالباً في غياب السلطة التشريعية وغياب الحياة الديمقراطية التي يسود في ظلها ويترسخ مبدأ محاسبة المسؤولين وسحب الثقة عنهم, فالدول النامية تعد من أكثر الدول التي تعاني من فساد القادة السياسيين, وينتج عن ذلك استشراء الفساد الى المستويات التنفيذية والادارية الأخرى [١] .

الفرع الثاني: الأسباب الأجتماعية

تتلخص الأسباب الأجتماعية لتفشي الفساد الأداري في النقاط التالية :

أولاً : الفقر وسوء المعيشة وتدني مستوى الدخل, ومايتنتج عن ذلك من عدم الأكتفاء الذاتي وأنعدام التوازن بين الأمكانيات المالية والدخل من جهة, وبين متطلبات ومستلزمات الحياة وأرتفاع أسعار السلع والمواد من جهة أخرى كلها عوامل قد تؤدي الى أنحراف الموظف ووقوعه في الجرائم الوظيفية, بسبب عجزه عن توفير حاجاته الرئيسية من مسكن ومأكل وملبس تتناسب والواقع السائد في البلد.

ثانياً : ضعف الوازع الديني والأخلاقي, فأن غالبية أسباب الوقوع في جرائم الفساد الأداري هو الأبتعاد عن تعاليم الدين الأسلامي الحنيف, فعندما ينزع الأيمان من قلب الأنسان تتقاذفه

(١) د. علاء فرحان العامري و د. علي الحسين حميدي, استراتيجية محاربة الفساد الأداري والمالي, دار الأيام للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٤, ص ٤٦٩.

الشهوات وتتجاذبه الأهواء, ويكون ضعيفاً أمام المغريات المادية في محل عمله, فأن فساد الأخلاق وأنحراف القيم بأتيان ماهو محرم شرعاً, والترويج لبعض مظاهر الفساد وصوره عن طريق تسميتها بغير مسمياتها الحقيقية, فيسمي الأختلاس شطارة, والرشوة أكرامية أو هدية حتى يصل المجتمع الى مرحلة من مراحل تفشي الفساد بحيث يكون الفساد مقبولاً في المجتمع [١].

ثالثاً: أستخدام الأنتماءات العشائرية والطائفية والقرابة في الضغط على الأداريين لتحقيق بعض المزايا والمنافع بغير وجه حق كالتعيين وأرساء المقاولات وتقديم التسهيلات في الحصول على مصلحة شخصية لهم على حساب الصالح العام, فالتقاليد الأجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية تسهم كثيرا في تحيز الموظف ومحاباته من خلال توظيف هذه الأنتماءات لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير مشروعة [٢] .

الفرع الثالث: الأسباب الأقتصادية

يلعب الجانب الأقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء دوراً مهم في أنتشار الفساد الأداري, حيث أن أرتفاع معدلات البطالة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة) وأستمراريتها, والكساد الأقتصادي ومايسببه من أختلال في ميزان القوى الأجتماعية, وقصور دور الدولة في أعادة توزيع الثروة القومية, وتشكيل التعددية الطبقية دوراً مهماً في أنتشار الفساد, إذ إن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الأقتصادية من عدالة في توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاه المعيشي لأفرادها, هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب أنتشار الفساد الأداري وأختلاف آلياته وتعدد أثاره [٣].

الفرع الرابع: الأسباب الأدارية

تعد الأسباب الأدارية من أبرز أسباب تفشي الفساد الأداري, ومن هذه الأسباب ضعف الأدارة وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الأدارية وكثرة الأجراءات الروتينية تعد من أهم وأكثر أسباب تفشي الفساد المالي والاداري, فغموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الأجراءات يدفع بالموظف العام الى تفسيرها بشكل يختلف عما تقصده القوانين والأنظمة والتعليمات, كما أن ضعف الثقافة التنظيمية لدى الموظفين في مؤسسات الدولة وخصوصاً في الدول النامية, كشيوع ثقافة عدم أحترام الوقت والتراخي وعدم الحرص على الأداء والأنتاجية,

(١) عبدالمجيد حمد الحراحشة, دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الاداري في القطاع العام الاردني, رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, أربد – الاردن, ٢٠٠٣, ص ٣٤.
(٢) عبدالمجيد حمد الحراحشة ، مصدر سابق , ص٣٤.
(٣) حنان سالم, ثقافة الفساد في مصر, ط١, دار مصر المحروسة, القاهرة, ٢٠٠٣, ص ٣٠.

وعدم الألتزام باللوائح التنظيمية والتعليمات وأفشاء وتسريب أسرار العمل, وكذلك أن من أسباب الفساد الاداري هو تكليف المؤسسات الأدارية بأعباء ووظائف تفوق قدراتها وأمكانياتها البشرية والمادية ممايجعلها تعجز أو تقصر في أنجاز المعاملات, فيضطر بعض أصحاب تلك المعاملات لسلوك أساليب ملتوية لإنجازها, كل ذلك يساهم في المحصلة النهائية في أنتشار وتفشي الفساد الاداري [١].

المبحث الثالث: أثر الفساد الأداري على قيم المواطنة

بعد أن تناولنا مفهوم المواطنة وصورها ومقوماتها في المبحث الأول من دراستنا هذه, وتناولنا أيضاً مفهوم الفساد الاداري وصوره وأسبابه في المبحث الثاني, نتناول في هذا المبحث الثالث والأخير من دراستنا الأثار التي يخلفها الفساد الاداري على مبدأ المواطنة, وبيان وجه العلاقة بين تفشي الفساد الأداري وضعف قيم المواطنة, وهذا ماسنتناوله في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الأثر السلبي للفساد الأداري على مبدأ المواطنة

من الطبيعي أن الفساد الأداري يؤدي الى تشويه دور الحكومة في جانب العدالة والمساواة بين أفراد الشعب من ناحية توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين, مما يؤدي الى خلق شعور الأحباط وضعف الولاء للوطن من قبل فئات المجتمع المظلومة, وربما يؤدي الى الخروج على القوانين, وكل هذا يؤدي الى تقويض شرعية الدولة, وفقدان ثقة الأستقرار السياسي [٢].

إذ إن تفشي الفساد في مؤسسات الدولة يكون كفيلاً بأنهيارها, فالفساد يجعل من عملية التحول الديمقراطي تجري في ظل بيئة صعبة جداً, فلا حكومة قوية تحرسها وتسهر على بلوغها لأهدافها, ولاثقافة شعبية داعمة تضغط على السياسيين لتمنع أنحرافهم وتجاوزهم على المؤسسات الدستورية والقوانين النافذة, ومثل هذه الظروف تعد أرضاً خصبة جداً لتمدد الفساد وتحوله من ظاهرة فردية الى ظاهرة مؤسساتية تمد أذرعها من خلال عصابات الجريمة المنظمة والسياسيين النافذين لتشمل مؤسسات الدولة كافة بما فيها الأجهزة الأمنية والقضائية, وتتغلغل أكثر وأعمق في بنية المجتمع الثقافية والأقتصادية, فتكون للفساد دولة موازية داخل الدولة

(١) د. صدام حسين العبيدي, مصدر سابق, ص ١٣٧- ١٣٨.
(٢) د. نواف سالم كنعان, الفساد الاداري المالي, اسبابه, أثاره, وسائل مكافحته, مجلة الشريعة والقانون, العدد ٣٣, جامعة الشارقة, ٢٠٠٨ , ص ١١٨.

الرسمية يتم تغذيتها كل يوم بقيم فاسدة مضللة يتم أستنباتها وأفواج جديدة من الفاسدين (مؤسسات وأفراد) حتى تصبح دولة الفساد أشد قوة من الدولة الرسمية [١].

ويؤدي الفساد في حالة أستشرائه في الجهاز الأداري للدولة الى أن تصبح القواعد الرسمية في المعاملات نادرة لتحل محلها القواعد غير الرسمية القائمة على الرشوة وما الى ذلك من وسائل غير مشروعة لحمل الموظف على تأدية واجبه وعمله, وبهذا تتعطل القوانين, وتنتهك اللوائح, فتصبح الخدمة العامة التي من واجب الدولة تقديمها لجميع أفراد المجتمع دون أستثناء قاصرة على القادرين على الدفع من أفراد المجتمع, وهذا مايفسد العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع, والحط من هيبة الدولة وموظفيها وتضعف رابطة الهوية الوطنية والأنتماء الوطني [٢].

ونؤيد رأي الباحث والكاتب (مايكل جونستون) الذي يرى بأنه عندما تكون العلاقات الفاسدة هي التي تقود عملية أتخاذ القرارات, فأن القيم الوطنية والمشاركة الديمقراطية تصبح غير ذات أهمية وتحجب الفرص عن أولئك الذين هم في أمس الحاجة اليها, ونرى في بعض الاحيان يحصل المواطنون العاديون الفقراء على بعض المزايا, غير ان هذه الحوافز قصيرة الأمد تأتي بكلفة على المدى البعيد, لأنها لاتقدم كرماً بل للأحتفاظ بالسيطرة, كما أن قبولها يعني التنازل عن الخيارات السياسية [٣], كما إن الفساد يعود بالفائدة على قلة من الناس على حساب الأغلبية, حيث أنه يؤخر ويشوه التنمية الأقتصادية, وينتهك الحقوق الأساسية والتي تعد المواطنة محور دراستنا هذه من ضمنها, ويحول الموارد عن مقاصدها الأصلية, سواء كانت خدمات أساسية, أم مساعدات دولية, وستكون نتيجة الفساد بالتالي هي ضعف الدولة الشامل, وإنعدام ثقة المواطنين بمؤسساتها, وعدم القدرة على أستنهاض ولائهم, وهذا يعني ضعف الهوية الوطنية التي تمثل أطاراً لاغنى عنه لأي مواطنة فعالة [٤].

وفي بلدنا العراق وللأسف فأنه بعد عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا فأن البلد يحتل المراتب الأولى في مؤشرات ومقاييس الفساد الاداري المعتمدة عالمياً, وقد أصبحت مؤسساته هشة وضعيفة وغير قادرة على مواجهة الأخطار التي واجهتها وتواجهها, ولقد تعطلت المؤسسات الرقابية المالية والقضائية والتشريعية على مستوى الحكومة نتيجة هذا الوضع الفاسد, حتى أصبح

---

(١) د. خالد عليوي جياد العرداوي, المواطنة الفعالة في العراق, مجلة رسالة الحقوق, جامعة كربلاء, العدد ٣, ٢٠١٩, ص ٧٧.

(٢) د. بابكر عبدالله الشيخ, العولمة والفساد, المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, أكاديمية نايف للعلوم الأمنية, الرياض, ٢٠٠٣, ص ٤٦٩.

(٣) مايكل جونستون, متلازمات الفساد – الثروة والسلطة والديمقراطية, ترجمة نايف الياسين, الطبعة العربية الأولى, الرياض, العبيكان للنشر, ٢٠٠٨, ص ٥٥.

(٤) مايكل جونستون, مصدر سابق, ص ١٣٢.

الأصلاح حلم كل مواطن عراقي واليأس تغلغل في الأعماق ليضعف رابطة المواطنة, وأصبحت الأكثرية التي تقوم عليها الديمقراطية الراسخة أكثرية عديمة القيمة ويسهل التلاعب بها, فخسرت الديمقراطية مرتكزها الأساس الا وهو المواطن الفعال, والمواطن المبادر القادر على منح فكرتها وآليات عملها ثقته, ليعطيها فكرة الأستمرارية والتطور ومعالجة العيوب والأخطاء, فوجود الفساد في العراق, يحول الديمقراطية الى مجرد آلية لأسباغ الشرعية على النخبة السياسية الفاسدة.

المطلب الثاني: تحديات المواطنة في ظل الفساد الأداري

لاشك ان الفساد من الجرائم التي تقف عقبة في سبيل بناء وتطور المجتمعات, وأن تفشيها في مؤسسات الدولة تعتبر من أشد العقبات والتحديات خطورة في وجه التنمية, حيث ان الحق في مجتمع خال من الفساد يعد من الحقوق الأصيلة للإنسان, لأن الحق في الحياة والكرامة والمساواة والحقوق والقيم الإنسانية الأخرى الأساسية تعتمد أعتماداً كبيراً على هذا الحق, إن تعزيز مفهوم المواطنة يرتبط بالهوية الوطنية, بمعنى تعزيز الشعور لدى جميع المكونات بالأنتماء الى هذا البلد, وهذا الشعور والأنتماء يتأثر كما أشرنا اليه سابقاً بالكثير من الظروف والتحديات التي تكون عقبة في سبيل تحقق المواطنة الصالحة, وهذه التحديات تتمثل بالتحديات السياسية والأقتصادية والأجتماعية, التي سنتناول تفصيلها في الفروع الثلاثة التالية :

الفرع الأول: التحديات السياسية

من الطبيعي ان الفساد يقوض ويضعف الضوابط والمعايير المؤسسية للحكومات, مما يعطي أنطباعاً لدى المواطنين بعدم جدوى الأنتماء والرابطة التي تربطهم بالبلد, ويؤدي الفساد الى عدم الأستقرار السياسي للبلد, ومن التحديات السياسية التي تقف عقبة أمام تفعيل وتعزيز قيم المواطنة عند الافراد هي :

أولاً: المحاصصة السياسية والحزبية. أن التعددية الحزبية المفرطة أعتمدت نهج تسييس الهويات والرموز الفرعية من أجل أستغلالها في التنافس السياسي, وهو بدوره أثر في الأفراد, وأفرز مواطن لايشعر في الولاء الوطني, فسارت العملية على أساس التوافقات بين الكتل, كما خلقت المحاصصة حالة من التخندق الديني, الأثني والتنافس بين الكتل, وتفشى الفساد والمحسوبية ليزداد الصراع من أجل مصالح شخصية, كما هو الحال في العملية السياسية في بلدنا اليوم, وهو تحد كبير في مفاصل البناء السياسي للدولة.

ثانياً : ضعف المشاركة الأنتخابية. حين يفقد المواطن الثقة بالحكومة والاحزاب السياسية ويشعر بالأحباط وينعدم لديه الأمل بالأصلاح, فأن مسألة مشاركته في الانتخابات تكون غير مجدية وغير فعاله, ويلجأ الى العزوف عن المشاركة فيها, لأنه مقتنع تماماً بعدم وجود تمثيل

حقيقي لمصالح المواطنين في البلد فضلاً عن عدم قناعته بالبرامج السياسية للأحزاب وعدم تلاؤمها مع متطلبات المواطنين [١].

ثالثاً : ضعف الأداء الحكومي. لاشك ان للأداء الحكومي دور مهم في تعزيز أواصر الهوية الوطنية لدى الأفراد وتمسكهم بدولتهم, فأن غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية وضعف الحكومة وغياب عناصر الحكم الصالح وضعف الدور الرقابي يعيق مساعي التنمية والبناء, كما ان تفشي ظاهرة الرشوة يؤدي الى أضعاف شرعية الدولة وكفاءتها ويؤدي بالتالي الى أنخفاض كفاءة أجهزة الدولة والأدارة العامة, حين يتم اختيار أصحاب المناصب العليا على أساس الرشوة والمحاباة والمحسوبية وما الى ذلك على حساب الكفاءة والمؤهلات الاخرى, وكذلك وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تأخذ دورها في أشاعة العدل والمساواة بين أفراد الشعب وتمتلك سلطة تمارسها على عموم المجتمع بعدالة وموضوعية وحيادية وأستقلال تام يسهم كثيرا في بناء الدولة وتقوية أواصر المواطنة الصالحة بين الفرد والدولة, كذلك العمل على حماية حقوق الأنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها في الدستور والذي يعد من أولويات واجبات الحكومات تجاه مواطنيها.

الفرع الثاني: التحديات الأقتصادية

يعد الفساد وبلا شك عائقاً كبيراً لعملية التنمية الاقتصادية , إذ يؤدي الى نفاذ الموارد المالية للبلد, وأختلال في البنى الأساسية التي ترتكز عليها التنمية, ويؤثر على النمو الأقتصادي ويتمثل ذلك في الأثار التي يحدثها الفساد في أوجه الأنفاق الحكومي, فالدراسات الميدانية تشير الى ان الحكومات التي يكثر فيها الفساد تكون أكثر ميلاً الى توجيه نفقاتها الى مشاريع وأوجه أنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة وأخفاء أثارها, وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق, كالأنفاق العسكري, وبناء المطارات, والجسور, والطاقة, وأستيراد المواد الغذائية والصناعية والسلع والمعدات الطبية, في حين يقل أنفاق هذه الحكومات على الخدمات الاساسية للمجتمع, كالخدمات التعليمية, والصحة, التي يقل فيها غالباً فرص الفساد وأن كانت لاتنعدم [٢].

كذلك فأن أرتفاع نسبة البطالة بين المواطنين مقابل أرتفاع أسعار السلع والمواد, وتردي الخدمات, أصبحت الشغل الشاغل للمواطن, إذ جعلته مستعداً للتضحية بكل مواطنيته وحقوقه وحريته مقابل حصوله على لقمة العيش الكريم, وفي العراق فقد شهدت الميزانية التشغيلية

(١) سمية دهام كاظم و علي سعدي عبدالزهرة, العزوف عن الأنتخابات البرلمانية العراقية, مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية, العدد ٢٧, ٢٠٢٢, ص ٢٥٨.

(٢) د. يوسف خليفة اليوسف, الفساد الاداري والمالي – الاسباب والنتائج وطرق العلاج, مجلة العلوم الأجتماعية, مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت, المجلد ٣٠, العدد ٢, ٢٠٠٢, ص ١٢٤.

ورواتب الموظفين أرتفاعاً واضحاً في المرتبات, كما ان هناك رواتب تصرف لأشخاص غير موجودين (فضائيين) وخاصة في القطاع الأمني, فضلاً عن السمة الريعية للأقتصاد العراقي والسياسات الأقتصادية الخاطئة التي أعتمدتها الحكومات السابقة كانت نتيجتها الفشل في تنمية الأقتصاد العراقي, وجعلته أقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل كلي على الريع النفطي [١].

الفرع الثالث: التحديات الأجتماعية

من الطبيعي أن أنتشار الفساد في المجتمع وتفشيه يؤدي الى سيادة القيم المادية على حساب قيم المواطنة الصالحة, فالموظف الفاسد هو بالأصل جزء من المجتمع, وحين يراهم المجتمع منطلقين أحراراً وهم يمارسون صور وأشكال الفساد والكسب غير المشروع, وظهور علامات الثراء عليهم, يبدأ كثير من ضعاف النفوس في التقرب اليهم وتمجيدهم ومدحهم في كل محفل, وتؤسس لهم طبقة أجتماعية مساندة ومساعدة وداعمة لهم, فيتم تقديم المصالح الشخصية على الوسيلة المشروعة في التكسب, كل هذا يؤدي الى سيادة قيم مادية بحتة على المجتمع, فيبتلع القوي فيها الضعيف [٢].

عندما تتقبل أجيال من المواطنين الفساد كأسلوب في العمل, ووسيلة للحصول على المنافع والمزايا في المجتمع, يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الأنهيار, فضلاً عما يحدثه الفساد من تحولات سريعة في التركيبة الأجتماعية, وتكريس للتفاوت الأجتماعي الطبقي, وأشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع, وأن علماء الاجتماع متفقون على انه كلما أنخفض الأمل أنخفضت المبادرة, وحين تنخفض المبادرة يقل الجهد, وحين يقل الجهد يقل الأنجاز, وبدون أنجاز يتوارث الناس الأحباط واليأس جيلاً بعد جيل [٣], ودليل ذلك مانلمسه في واقعنا اليوم من يأس المواطن وعدم ثقته بالحكومة, فيمتنع الكثير من المواطنين من تسديد أجور الخدمات المقدمة له من الدولة كالكهرباء والماء وذلك لسببين, أولهما هو رداءة هذه الخدمات بالرغم من المبالغ الضخمة المخصصة لأصلاحها في كل سنة وذلك بسبب ذهاب الجزء الأكبر من هذه المبالغ في جيوب الفاسدين, السبب الثاني أن المواطن يرى ان المبلغ الذي يسدده للدولة لقاء الخدمة المقدمة له قد لايذهب الى الخزينة العامة, بل الى جيوب الفاسدين أيضا وكل ذلك بسبب مابيناه سابقا بأن تفشي الفساد في مفاصل الدولة أصبح وضعاً ملازماً للعمل الحكومي.

---

(١) د. جبار أسماعيل عبد, معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣, مجلة دراسات أقليمية, جامعة النهرين, العدد ٥٣, ٢٠٢٢, ص ٢٣٠.

(٢) د. صالح بن راشد علي المعمري, أستراتيجية مكافحة الفساد في القطاع العام, ط١, مؤسسة الانتشار العربي, بيروت, ٢٠١٣, ص ٢٣٥.

(٣) د. نواف سالم كنعان, مصدر سابق, ص ١٢٦.

الخاتمة: بعد أن أنتهينا من كتابة بحثنا الموسوم (أثر الفساد الأداري على مبدأ المواطنة) نورد عليه مايلي أهم الأستنتاجات التي تم التوصل اليها, كذلك أهم المقترحات الواردة بشأنها وكما يأتي :

أولاً : الأستنتاجات

١. تعد المواطنة من المبادئ المستقرة قانوناً وفقهاً, والمؤثرة في العديد من الأوضاع القانونية, وذلك لأرتباطها بالجماعة التي يحكمها القانون في الدولة, فالمواطنة هي وصف للفرد المرتبط بدولته عبر علاقة قانونية وسياسية, أي هي الرابطة الروحية والقانونية والاجتماعية للفرد مع دولته.
٢. للمواطنة عناصر أساسية تتمثل بالوطن, والمواطن, والأنتماء, ولها مقومات أساسية تقوم عليها, وأهم هذه المقومات هي الولاء للوطن, والساواة أمام القانون, والمشاركة في الحكم.
٣. أن المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع من خلال مشاركة المواطن في تحمل الأعباء العامة, كالخدمة في القوات المسلحة وتحمل التكاليف المالية العامة, والمشاركة في الشأن العام للبلد.
٤. أن أنتشار الفساد الاداري يؤدي الى تحويل الوظيفة العامة من كونها تكليفاً قانونياً وأمانة وطنية مقدسة الى سلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراءاً بممارسة الفساد وتحقيق مصالح ذاتية, ويؤدي الى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والمساواة وتكافؤ الفرص وضعف أحساس المواطن بالمواطنة.
٥. إن الفساد الاداري يعود بالفائدة على قلة من الناس على حساب الأغلبية, حيث أنه يؤخر ويشوه التنمية الأقتصادية, وينتهك الحقوق الأساسية والتي تعد المواطنة من ضمنها, ويحول الموارد عن مقاصدها الأصلية, سواء كانت خدمات أساسية, أم مساعدات دولية, وستكون نتيجة الفساد بالتالي هي ضعف الدولة الشامل, وإنعدام ثقة المواطنين بمؤسساتها, وعدم القدرة على أستنهاض ولائهم, وهذا يعني ضعف الهوية الوطنية التي تمثل أطاراً لاغنى عنه لأي مواطنة فعالة.

ثانياً : المقترحات

١. مكافحة الفساد الاداري بآليات أكثر فعالية وموضوعية عبر أرادة حقيقية حرة يمتلكها أشخاص نزيهين كفوئين هدفهم بناء الدولة وتقدمها وتطبيق العدل والمساواة, ويتم ذلك عبر البحث وراء الأسباب الحقيقية المؤدية الى الفساد ومعالجتها معالجة جذرية.

٢. دعم أستقلالية السلطة القضائية , ومكافحة كافة التدخلات التي تؤثر سلبا على عملها, لما للقضاء المستقل دور مهم وبارز في بناء الدول وتقدمها وأزدهارها .

٣. تأسيس جهاز رقابي مستقل ومهني من ذوي النزاهة والخبرة والكفاءة في العمل الاداري والقانوني .

٤. الأبتعاد عن المحاصصة المقيتة وكل أوجه وصور الفساد الاداري عند تعيين موظفي الدولة الكبار (الوزراء والدرجات الخاصة والمدراء العامين) .

٥. التركيز والتثقيف على مبدأ المواطنة, لتقوية الأتجاه الساعي لبناء دولة القانون والمؤسسات على أسس وطنية صحيحة, وتغليب الشعور بالمواطنة على أي أرتباط وولاء أخر, فقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة بأن عنصر ومبدأ المواطنة من أهم المبادئ التي تقوم عليها البلدان المتقدمة والمتطورة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المعاجم اللغوية

١. ابن منظور, لسان العرب, المجلد الثالث, أعداد يوسف خياط, دار لسان العرب, بيروت, ١٩٧٠.
٢. الشريف علي بن محمد الجرحاني, كتاب التعريفات, دار الكتب العالمية, لبنان, ١٩٩٥.
٣. الفيروز ابادي, القاموس المحيط , تحقيق مؤسسة الرسالة, أشراف محمد نعيم العرقسوسي, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة الثامنة, ٢٠٠٥.
٤. عبدالرحمن بن خلدون, المقدمة, دار أحياء التراث العربي, بيروت, ١٩٨١.
٥. محمد بن محمد بن عبدالرزاق المرتضى الزبيدي, تاج العروس من جواهر القاموس, طبعة الكويت, ١٩٨٧.

ثانياً : الكتب القانونية

٦. حنان سالم, ثقافة الفساد في مصر, ط١, دار مصر المحروسة, القاهرة, ٢٠٠٣
٧. خالد عسكر العنزي, الأبتزاز ـــ انواعه وأسبابه وأساليب مواجهته, ط١, القاهرة, دار النهضة العربية, ٢٠٠٨.
٨. شريف الدين بن دوبة, المواطنة ـــ مفهومها وجذورها التأريخية, المركز الأسلامي للدراسات الأستراتيجية, ط١, بيروت, ٢٠١٩.
٩. صالح بن راشد العمري, أستراتيجية مكافحة الفساد في القطاع العام, ط١, مؤسسة الأنتشار العربي, بيروت, ٢٠١٣.
١٠. صدام حسين ياسين العبيدي, الفساد الاداري والمالي ــ أسبابه صوره أثاره علاجه من منظور أسلامي, منشورات زين الحقوقية, بيروت, ٢٠١٨.
١١. عبدالرحمن الضحيان, الأصلاح الأداري ــ المنظور الأسلامي والتجربة السعودية, ط٢, دار العلم للنشر والتوزيع, جدة, ١٩٩٤.
١٢. عبدالوهاب الكيالي وأخرون, موسوعة السياسة, المجلد الخامس, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ط٣, ١٩٩٦.
١٣. علاء فرحان العامري وعلي الحسين حميدي, أستراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي, دار الأيام للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٤.
١٤. ماهر عبد شويش, شرح قانون العقوبات ـ القسم الخاص, جامعة الموصل, ٢٠٠٥.
١٥. مايكل جونستون, متلازمات الفساد ـــ الثروة والسلطة والديمقراطية, ترجمة نايف الياسين, الطبعة العربية الأولى, العبيكان للنشر, ٢٠٠٨.
١٦. محمد احمد المشهداني, الوسيط في شرح قانون العقوبات, ط١, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٣.

١٧. محمد صالح عطية الحمداني, الفساد الاداري ـ ماهيته وعلاجه في الفكر الاسلامي, مركز البحوث والدراسات الاسلامية, الموسوعة الاسلامية (٩), مطبعة هيئة أستثمار أموال الوقف السني, ٢٠٠٧.
١٨. محمد مصطفى القللي, في المسؤولية الجزائية, مطبعة جامعة فؤاد الأول, القاهرة, ١٩٤٨.
١٩. محمد يونس الصائغ, الديمقراطية وحقوق الأنسان, جامعة الموصل ـ كلية الحقوق, ٢٠١٢.
٢٠. محمود محمد معابرة , الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية, ط١, دار الثقافة, عمان, ٢٠١١.

ثانياً : الأطاريح والرسائل

١. احمد اسماعيل محمد مشعل, الحماية الدستورية والقضائية للمواطنة, أطروحة دكتوراه, جامعة بنها, ٢٠١٤.
٢. زينة يحيى العباسي, المسؤولية الجزائية الناشئة عن الفساد الاداري, رسالة ماجستير, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة جدارا, الأردن, ٢٠١٩.
٣. عبدالمجيد حمد الحراحشة, دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الاداري في القطاع العام الاردني, رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, أربد, ٢٠٠٣.

ثالثاً : البحوث والدراسات

١. بابكر عبدالله الشيخ, العولمة والفساد, المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, اكاديمية نايف للعلوم الامنية, الرياض, ٢٠٠٣.
٢. جبار اسماعيل عبد, مقومات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣, مجلة دراسات أقليمية, جامعة النهرين, العدد ٥٣, ٢٠٢٢.
٣. خالد عليوي جياد العرداوي, المواطنة الفعالة في العراق, مجلة رسالة الحقوق, جامعة كربلاء, العدد ٣, ٢٠١٩.
٤. سامي مهدي العزاوي, مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي, المؤتمر العلمي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية, جامعة ديالى, ٢٠١١.
٥. سعد صالح شكطي, الأختصاص في جريمة الرشوة, مجلة الرافدين للحقوق, المجلد ١٠, العدد ٣٧, ٢٠٠٨.
٦. سفيان رباش, دور مواقع التواصل الاجتماعي في أحياء وترقية قيم المواطنة, مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية, الجزائر, المجلد ٢, ٢٠٢٢.
٧. سميح الكراسنة و وليد مساعدة, الأنتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية, المجلة الاردنية للدراسات الاسلامية, المجلد السادس, العدد ٣, ٢٠١٠.
٨. سمية دهام كاظم و علي سعدي عبدالزهرة, العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية,, مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية, العدد ٢٧, ٢٠٢٢.
٩. عماد وكاع عجيل, المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣, مجلة تكريت للعلوم السياسية, المجلد ٣, العدد ٩, ٢٠١٥.
١٠. قاسم علوان سعيد و سهاد عادل احمد, الفساد الاداري والمالي ـ المفوم والأسباب والأثار ووسائل المكافحة, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد ٦, العدد ١٨, ٢٠١٤.
١١. نهلة محمد مصطفى جندية, مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, المجلد ٥٢, العدد ٤, مصر, ٢٠٢١.
١٢. نواف سالم كنعان, الفساد الاداري المالي ــ أسبابه أثاره وسائل مكافحته, مجلة الشريعة والقانون, العدد ٣٣, جامعة الشارقة, ٢٠٠٨.

رابعاً : مصادر شبكة المعلومات (الأنترنيت)

١. هيفاء أحمد محمد, المواطنة ــ اهميتها وتعريفها ودور المدرسة والأسرة في ترصينها, بحث منشور على الموقع : www.cis. uo Baghdad.edu.iq تاريخ أخر زيارة ٢٠٢٢/١٠/١٦.